جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ:

- بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٦٢,٣٣٠ مليون جنيه، مقابل نحو ١٥٦,٦٠٢ مليون جنيه خلال الفترة المُماثلة من العام المالي السابق، بزيادة قدرها ٥,٧٢٨ مليون جنيه.

وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية للشركة، مثل الفوائد الدائنة والإيرادات والأرباح المتنوعة، بنحو ١٨٤,٨٤٦ مليون جنيه، بما يعادل ١١٣,٨٧٪ من الربح المُحقق.

وساهم ذلك في تحقيق زيادة في الربح المُحقق بلغت نحو ١٠٤,٢٠٥ مليون جنيه عن المُستهدف خلال الفترة، والبالغ نحو ٥٨,١٢٥ مليون جنيه، بنسبة تحقيق مُستهدف بلغت ٢٧٩,٢٨٪، مما يُشير ذلك إلى عدم دقة التقديرات المُدرجة في موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

- عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري وفقاً لأخر تعديلات على هيكل المساهمين.

تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٢٨٥,٨٥٣ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٦١٥,٤٧٥ مليون جنيه)، وقد تبين بشأنها ما يلي:

- وجود الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني مُقامة ضد الشركة من ملاك مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم (ورثة سهير يعقوب سابا) للمطالبة بإستعادة أرض المطحن وآلاته وتم تداول الدعوي بمراحل القضاء وبجلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩ أيدت محكمة النقض ما يدعي به الطاعنون من أن ملكية مورث المدعين قد أُخذت غصباً وبدون تعويض يذكر.
- أعيدت الدعوى لإستئناف شبين الكوم والحكم بإحالة الدعوى لمكتب الخبراء لإعادة تقدير قيمة الأرض بالقيمة الحالية التي قد تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه (طبقاً لرأي رئيس القطاع القانوني بالشركة).

- في جلسة مجلس الإدارة رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٤ المُنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٥ تم عرض كتاب السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة مرفقاً بمذكرة رئيس القطاع القانوني بشأن الإستعانة بمكتب الأستاذ/ محمد فريد الديب لمباشرة الدعوى القضائية، وقد وافق المجلس على التعاقد مع المكتب مقابل ٣ مليون جنيه (تُسدد على دفعتين ١,٥ مليون جنيه مُقدم، ١,٥ مليون جنيه عند صدور حُكم لصالح الشركة) وفى حالة الخسارة يتم رد الدفعة المُقدمة بعد خصم مبلغ ١٠٠ ألف جنيه.
- تم إستئناف الدعوى برقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق.س.ع شبين الكوم (مُعادة من النقض) وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٢/١٢ للحكم.

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي:
* نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي (٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم) حيث قامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد بعد إنهاء التسجيل بناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في يناير ٢٠٢٥.
* نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه قيمة أرض مجمع المخابز الآلية ببنها والبالغ مساحتها ٥٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠.
وبالتقدم للشهر العقاري ببنها وبعد إستخراج شهادات القيود والمطابقة لأرقام قطع الأرض محل العقد تبين أن بعض هذه القطع غير مُسجل بملكية مجلس مدينة بنها، مما أدى إلى توقف تسجيل الأرض.

- ما زالت السيارة رقم (٦٤٧٨ ق.م.ب) نقل نصر ١٩٠ والمقطورة رقم (٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعة لقطاع القليوبية المُتحفظ عليهما بمركز نقطة شبراخيت منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ أثر حادث رقم ١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة في ٢٠٢٣/٣/٣٠، وقد صدر قرار من السيد المستشار المحامي العام الأول لنيابة جنوب دمنهور الكلية بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليم السيارة والمقطورة إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادة السيارة إلى مكان الإيداع.

وقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية برقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٤ إيتاي البارود وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٢/٦، وما زال الوضع قائماً حتى تاريخ نهاية الفحص في يناير ٢٠٢٥.

بلغ المخزون في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٩٧,٥٩٥ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) –فقرة ٩– والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونُشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بكمية حوالي ٧٩٠ طن قمح أجنبي ٧٢٪ والبالغ قيمته نحو ١٠,٤٢٥ مليون جنيه، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالي ٣٣,٢٨٦ ألف طن من القمح الأجنبي ٨٧,٥٪ وحوالي ٣٦,٣٨٣ ألف طن من القمح المحلي، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات إكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥٪ بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ٧٠٣,٤١٢ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ بما يعادل حوالي ٦٨٧,٤١٨ ألف طن قمح ٢٤ قيراط –طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة– بفارق قدره حوالي ١٥,٩٩٤ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ٧,٨٨٢ ألف طن فقط بفارق قدره ٨,١١٢ ألف طن.
ويتصل بما سبق من وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث أن متوسط أسعار البيع تراوح من ٤٥١ جنيه للطن إلى ٣,٢٢٣ ألف جنيه للطن بمطاحن الشركة.

بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٩٠,٧٨٢ مليون جنيه، ونحو ٢١,٧٠٩ مليون جنيه رصيد دائن، يتضمن ما يلي:

- مبلغ نحو ٥٤,٩٨٠ مليون جنيه قيمة باقي المُستحق على مسحوبات عملاء دقيق -منظومة المكرونة المُتوقف التعامل بها منذ أغسطس ٢٠٢٤- منها (نحو ٢٠,٩ مليون جنيه مكرونة الأميرة، نحو ١٤,٩ مليون جنيه شركة مضارب الدقهلية، نحو ١٢,٦ مليون جنيه الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية، نحو ٣,٧ مليون جنيه الشركة المصرية لتجارة الجملة، نحو ٢,٨ مليون جنيه مصنع النور)، وذلك بعد تسوية جانب من المديونية المُستحقة تحميلاً على الشركة القابضة بموجب محضر الأعمال معها المؤرخ ٢٠٢٤/١١/١٢، وذلك بالمخالفة لشروط التوجيه الوزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ الصادر في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية والمُتضمن السداد في خلال ٣٠ يوم.

- مبلغ نحو ٦٨,٨٦٢ مليون جنيه قيمة المُستحق على مسحوبات العملاء من الدقيق الحر خلال الفترة المُنقضية من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ منها (نحو ٣٩,٢٧٧ مليون جنيه الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية، نحو ٧,٣٧٣ مليون جنيه مصنع مكرونة الأميرة، نحو ٥,٤٤٥ مليون جنيه مصنع النور، نحو ١٢,٣٤٠ مليون جنيه شركة مضارب الدقهلية، نحو ٤,٤٢٧ مليون جنيه شركة الفرسان).

- مبلغ نحو ٤٥,٨٧٧ مليون جنيه قيمة المُستحق على الشركة القابضة للصناعات الغذائية منها نحو ٤١,٥٩٣ مليون جنيه قيمة تسوية مُستحقات الشركة لدى شركات المكرونة والجملة تحميلاً على حسابها المدين وذلك بموجب محضر الأعمال المؤرخ ٢٠٢٤/١١/١٢.

- ما زال لم يتم تحصيل المديونية المُستحقة على جمعية آمان التعاونية والبالغة نحو ١١,١٠٩ مليون جنيه عن باقي قيمة مسحوباتها من المكرونة عبوات زنة ١٠ كيلو بموجب أمر التوريد الصادر للشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وقد بلغت قيمة المسحوبات خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣٦,٤٨٥ مليون جنيه في حين بلغ المُسدد حتى تاريخ نهاية الفحص في يناير ٢٠٢٥ مبلغ نحو ٢٥,٣٧٦ مليون جنيه.

- بلغ إجمالي أرصدة الحسابات الجارية بالبنوك والهيئة القومية للبريد بنهاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ نحو ٥٧٤,٦١٣ مليون جنيه بتفاوت في نسب العوائد تراوحت ما بين ٧٪ إلى ٢٣,٢٥٪ منها (نحو ٣٠,١٥٤ مليون جنيه ببنكي القاهرة والإسكندرية دون أي عوائد مالية مُحققة عنها، نحو ٤,٠٢٨ مليون جنيه بالهيئة القومية للبريد بنسبة عائد يومي ٧٪).

- وجود رصيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١ قدره ١٠٩٢٥,٧٥ دولار بحساب بنك مصر بالدولار حـ/٤٤٧٣ وقامت الشركة بإثباته بسعر إقفال ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمبلغ ٥٢٤,٢١٧ ألف جنيه مصري دون القيام بإعادة تقييم الرصيد على سعر الإقفال في نهاية يوم ٢٠٢٤/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) –الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية– والتي تنص على " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية بإستخدام سعر الإقفال ".

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود مبلغ ٢,٩٦٤ ألف جنيه مُجمد ببنك مصر فرع بنها يمثل قيمة الشيك رقم ٣٠٥١٢٥٩٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ بإسم السيد/ محمد محمد رفاعي، وذلك رغم قيام الشركة بإصدار شيك أخر للمذكور برقم ٣١٢٩٧٩٨٨ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ وقام بسحب الشيك بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥.

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٣٦٩,٦٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٨,٤٠٥ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٤/٧/١ والبالغة نحو ٢٦١,١٩٥ مليون جنيه، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ١١,٥٩٥ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:

- بلغ مخصص ضرائب متنازع عليها نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه ومبلغ ١٢,٣٣٣ مليون جنيه مُجنب بالأرصدة الدائنة وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون (منظومة الخبز الحر – نخالة منظومة) وخلافات ضريبية أخري على ضريبة القيمة المُضافة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠١٩/٦ والبالغ قيمتها نحو ٢٣٥ مليون جنيه وفقاً لأخر مطالبة سداد من مصلحة الضرائب (قيمة مُضافة) في ٢٠٢٤/٥/٢٣ وقد تم سداد نحو ١٥ مليون جنيه في يناير ٢٠١٨ منها قيمة فروق تكلفة الطحن على أساس تكلفة طحن بمبلغ ٢٠٥ جنيه بدلاً من ١١٢,٥ جنيه للطن لتُصبح جملة المطالبة نحو ٢٢٠ مليون جنيه مُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه هذا بخلاف المبلغ المُجنب بالأرصدة الدائنة لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن

الفترة من ٢٠١٧/٦ حتى ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه ليصبح المبلغ نحو ٢٣٩,١٠٠ مليون جنيه.

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون من الشركة، وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المُستحقة على تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية.

يتضح مما سبق أن الخلاف الضريبي ما بين الشركة والمصلحة نحو ٨٥ مليون جنيه مما يُشير لوجود زيادة قدرها نحو ١٤١,٧٦٧ مليون جنيه في المُخصص المُكون بخلاف المبلغ المُعلي بالأرصدة الدائنة.

فضلاً عن الخلاف على ضريبة تكلفة الطحن بمبلغ نحو ٣٠,١٣٤ مليون جنيه عن السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ محل الدعوي رقم ٥٥٤٠٣ لسنة ٧٢ قضاء إداري القاهرة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢١/٦/٢٤ بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد وقد تضمن الحكم أنه كان يتعين على الشركة متابعة إجراءات إختصام القرار المطعون فيه وفق المواعيد القانونية المحددة في مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ إخطارها بقرار لجنة التظلمات في ٢٠١٦/٣/٧ إلا أنها تقاعست عن ذلك وتراخت في إقامة الدعوي حيث لم تقم برفعها إلا بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢، ومُكون مقابلها مخصص بكامل القيمة.

* بلغ مخصص عقوبات المطاحن مبلغ ٥٥ مليون جنيه تم تكوينه خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١، علماً بأنه تم تأثير حقوق الملكية (خسائر مُرحلة) بمبلغ نحو ٥,١٢٨ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية تخص العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على مطاحن (سرس الليان، ١٥ مايو، كفر الشيخ، دسوق) عن الفترة من ٢٠٢٣/١٠/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠، بخلاف وجود مبلغ نحو ٧٢٩,١٥٢ ألف جنيه قيمة غرامات نقص أوزان وتصرف في الدقيق تخص السنة الحالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وهذا طبقاً لبيانات ومُستندات الشركة المُسلمة لنا.

* بلغ مخصص مطالبات القضايا نحو ٨٧,٨٣٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ٥٣,٤٠٥ مليون جنيه عن المخصص في ٢٠٢٤/٧/١ والبالغ نحو ٣٤,٤٢٨ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم المخصص

بمبلغ ٦٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ١١,٥٩٥ مليون جنيه تعويضات قضايا عمالية خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١.

وتجدر الإشارة أن جملة المُستخدم من المخصص خلال العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مبلغ نحو ١٧,٥٠٠ مليون جنيه.

- بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٠٤,٠٤٦ مليون جنيه (دائن)، نحو ٢,٢٢٤ مليون جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ١٦٢,١٥٤ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ١,٥٣٥ مليون جنيه.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ والبالغة نحو ٥,٩٣٣ مليون جنيه، وقد تم سداد مبلغ نحو ٥,٧٣٥ مليون جنيه المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢٤ فى ٢٠٢٥/١/١١ بفارق قدره نحو ١٩٨ ألف جنيه.

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها نحو ١٥,٨٠٠ مليون جنيه تتمثل في قيمة أجور (أجور حوافز إنتاج وسائقين) وعلاج.

- تضمن حساب خدمات مشتراه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ نحو ١,٠٤٦ مليون جنيه تحت مسمي صندوق موازنة الأسعار يمثل قيمة المُستحق لصندوق موازنة الأسعار والأنشطة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية متضمن مبلغ عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانونى لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥٪ من قيمة البيع.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتى تبلغ نحو ٣,٥٧٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية، فضلاً عن عدم قيام الشركة بسداد قيمة المُستحق عن نسبة المساهمة التكافلية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والبالغ قيمته نحو ٦,٧٨١ مليون جنيه بالأرصدة الدائنة (حسابات دائنة للمصالح والهيئات).

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٢٢٣,٥١٣ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، ونحو ٧٢,٩٥٠ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٦٨,٩٢٦ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة، نحو ٢,٠٤٩ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي، نحو ١,٩٧٥ مليون جنيه قيمة نقليات قمح محلي) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٤/١٠/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.
* نحو ٣,٧٩٤ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ ضمن حساب خدمات مباعة، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- عدم سلامة قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ حيث تبين ما يلي:

* إدراج مبلغ نحو ١٣٧,٦٧٨ مليون جنيه كمتمم حسابى بحساب أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة.
* عدم تضمين القائمة أثر التدفق النقدي الناتج عن إستمارات مالية قصيرة الأجل (أذون الخزانة) والبالغة نحو ٥٣٠,٣٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مقابل نحو ٣١٢,١٥٠ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصي بتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

- أسفرت نتائج أعمال بعض بعض المخابز (السادات، دمنهور، طنطا نواشف) التابعة للشركة عن خسائر بلغت نحو ٢,٢٦٦ مليون جنيه.

الإستنتاج المتحفظ:

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً:

- مازال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الآخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل ومن أمثلة ذلك (مطحن سرس الليان القديم، مطحن المعداوي بمنوف، أرض مطحن قشعمي بدسوق، شونة شبين القناطر).

- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ لتعديل المادة رقم (٣) من النظام الأساسي لها بإضافة نشاط تقسيم الأراضي والبناء عليها لإستغلالها في الأنشطة الثقافية والإجتماعية والترفيهية والإستثمار العقاري ..... إلخ، إلا أنه حتى تاريخه لم تقم الشركة بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقاري أو إستغلاله.

- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) والبالغ تكلفته الدفترية ٢٤,٣٩٠ مليون جنيه في ضوء ما تبين من ضعف نسبة مجمل الربح المُحقق من المبني الثقافي والتي تراوحت من ٠,٥٧٪ إلى ٤,٣٩٪ من التكلفة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١.

- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حُكم قضائي لصالح الشركة.

- **بلغ رصيد حساب التكوين اللإستثماري في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٤,٢٦٧ مليون جنيه**، متضمنًا مبلغًا قدره ١٢,٦٤٨ مليون جنيه يمثل قيمة آلات ومعدات خاصة ببعض مطاحن الشركة، تم شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في يناير ٢٠٢٥، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل، رغم تأكيد الشركة المُتكرر في ردودها أنه سيتم إستخدام هذه الآلات والمعدات في تطوير مطاحن الشركة.

- عدم إستغلال بعض الطاقات الإنتاجية المُتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ مما له الأثر في تعظيم عوائد المال المُستثمر، ومن صور ذلك (مطحن ٢٣ يوليو لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢٪، مصنع مكرونة شبين الكوم، مخبز طنطا حلويات ونواشف).

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٣,٣٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥٪ لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

- تضمن مخزون قطع غيار فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف جنيه (طبقاً لحصر وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ لخطوط إنتاج الدقيق البلدي التي تم تكهينها.

- تضمنت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات مبلغ نحو ٢٧٨ ألف جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير لم نواف بالشهادات المؤيدة لها.

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري مبلغ نحو ١,٨٦٠ مليون جنيه قيمة تأمينات لدي الغير لم ترد الشهادات المؤيدة لها.

- بلغ الإحتياطي القانوني في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٧٤,٧٤٣ مليون جنيه وبنسبة ٣٦٦,٣٢٪ من رأس المال والبالغ نحو ٧٥ مليون جنيه.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٤/١٢/٣١ المبالغ التالية:

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٥/١٩٨٦ حتى ١٩٩٠/١٩٩١ عبارة عن بواقى الحصص النقدية، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪) بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في تلك المبالغ.

* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري مبلغ نحو مليون جنيه تأمينات للغير يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

- لم يتم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤، رغم التغيرات التي طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٥، لذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة لإعادة دراسة وتحديث المعدلات المعيارية لكل طن من القمح المطحون والمكرونة، بهدف قياس كفاءة أنشطة الشركة وتعزيز الرقابة وإتخاذ القرارات المناسبة، فضلاً عن عدم قيام قطاع التكاليف بالشركة بقياس الإنحرافات عن تلك المعدلات لمقارنة المعدلات المعيارية مع الأداء الفعلي وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) –الخاص بالقوائم المالية الدورية– الفقرة (١١) والتي تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسي أو المُنخفض في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة "، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) –الخاص بعرض القوائم المالية– الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها ".

- بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمُنفذ منها خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ تبين ما يلي:

* تراوحت نسب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ١٠٠٪ إلى ٢١,٠٨٪.

* إنفاق مبلغ نحو ٨٠٠,٩٥٢ ألف جنيه على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية، ومن ذلك (مخازن وشون وورش ومستودعات، إحلال وتجديد مخابز الشركة).

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٢٠٢٥/١/٢٦

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ علي سيد علي)